

أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار البترول
"دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"

The Impact of Monetary Policies and Budget Policies on Inflation Rates under the fluctuations in oil prices
"A Case Study of Algeria during the Period (1990-2016)"

د. تفاللي بن يونس¹، صافي أحمد²

Dr TEFALI Benyounes¹, SAFI Ahmed²

¹ عبد الحميد بن باديس مستغاثم (الجزائر)، مخبر STRATEV ، benyounes.tefali@univ-mosta.dz

² جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر (الجزائر)، مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية، safi.ahmed@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2020/12/26 تاريخ النشر: 2021/01/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول، حيث تم اعتماد بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2016) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، إذ تم استخدام كل من الإنفاق الحكومي ورصيد الميزانية العامة للدولة، من أجل التعبير عن تغيرات سياسات الميزانية، لكل من معدلات الفائدة وحجم المعروض النقدي بمعناه الواسع، للتعبير عن السياسات النقدية وتغيرات أسعار البترول المعبرة عن مدى تأثير قطاع المحروقات. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين كل من (رصيد الميزانية العامة للدولة، والإنفاق الحكومي) مع معدلات التضخم، بينما ارتفاع معدلات الفائدة كان له أثر سلبي على معدلات التضخم، أي أن رفع معدلات الفائدة يمكن أن يساهم في تخفيض حدة التضخم، من جهة ثانية فإن بقية المتغيرات بما في ذلك أسعار البترول والكتلة النقدية لم يكن لها ذلك الأثر الكبير في تحديد معدل التضخم مقارنة بمتغيرات سياسات الميزانية ومعدل الفائدة.

الكلمات المفتاحية: التضخم؛ السياسات النقدية؛ سياسات الميزانية؛ تقلبات أسعار البترول.

تصنيفات JEL: C51؛ E30.

المؤلف المرسل: صافي أحمد، الإيميل: safi.ahmed@univ-mascara.dz

Abstract:

The aim of this study was to measure the impact of monetary policies and budget policies on inflation rates in Algeria under the fluctuations in oil prices, using annual data for the period (1990-2016) Based on the Vector Auto-Regression model (VAR), Both government spending and the Balance of the general budget of the State were used to reflect changes in budget policies, in both interest rates and money supply were used to reflect monetary policy, and changes in oil prices reflect the impact of the hydrocarbons sector.

The study concluded that there is a statistically significant correlation between the balance of the general budget of the state and the government expenditure with inflation rates, while the increase in interest rates has a negative impact on inflation rates, That is to say, raising interest rates Could contribute to reducing inflation. On the other hand, the rest of the variables, including oil prices and money supply, did not have that great effect in determining the rate of inflation compared to the variables of the budget policies and the interest rate.

Key words: inflation; monetary policy; budget policies; oil prices.

JEL Classification: C51; E30.

1. مقدمة:

تهدف السياسات الاقتصادية الكلية إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي لأي اقتصاد قومي، وتبرز السياسات النقدية وسياسات الميزانية كسياسات يمكن من خلالها توجيه النشاط الاقتصادي وتجاوز الاختلالات الاقتصادية بشكل ظرفي، بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة بناء على الظروف الاقتصادية التي تمر بها كل دولة سواء كانت نامية أو متقدمة.

تستهدف الجزائر كغيرها من الدول النامية عموماً هدف ضمان استقرار المستوى العام للأسعار كأحد أهم الأهداف للسياسات الاقتصادية الكلية نظراً لخصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من الاقتصادات الأقل تنوعاً إقتصادياً؛ إذ يعتمد على النفط في تمويله، والذي يتأثر بشكل مباشر بالتقلبات التي تعرفها الأسواق الدولية للنفط دورياً نتيجة لجملة من العوامل السياسية والاقتصادية وغيرها، الأمر الذي انعكس على المستويات العامة للأسعار إذ عرفت اضطرابات متكررة، حيث ارتفع أسعار البترول يؤدي إلى انتهاج سياسات ميزانية ونقدية توسعية تفرض ضغوطاً تضخمية على مستويات الأسعار، في حين أن انخفاض أسعار البترول أيضاً قد يتسبب في زيادة الضغوط التضخمية في حال انتهاج أسلوب

التمويل غير التقليدي لسد العجز الميزاني وتمويل التنمية. من هذا المنطلق مع الأخذ بعين الاعتبار التقلبات في أسعار البترول يمكن طرح الإشكال التالي:

● إشكالية الدراسة:

ما أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية في تحجيم التضخم ومدى تأثير تقلبات أسعار

النفط على التضخم في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو دور السياسات النقدية وسياسات الميزانية في ضبط معدلات التضخم في الاقتصاديات النفطية؟
- كيف يمكن بناء نموذج قياسي يعكس الأثار الناجمة عن السياسات الاقتصادية على معدلات التضخم في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول؟
- كيف تؤثر كل من السياسات النقدية وسياسات الميزانية بالإضافة إلى تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية على معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ماهي السياسة الاقتصادية الأكثر فعالية في تحديد معدلات التضخم في الجزائر؟

● الفرضيات:

- الفرضية الأولى: يعتبر استهداف معدلات التضخم من بين أهم الأدوار المناطة بمتخذي القرار في تكييف كل من السياسات النقدية وسياسات الميزانية؟
- الفرضية الثانية: تعتبر نماذج أشعة الانحدار الذاتي من أكثر النماذج كفاءة في قياس أثار السياسات الاقتصادية على متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة عامة لما توفر من إمكانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات، بالإضافة إلى دراسة إتجاه السببية وتحليل الإثار الناجمة عن الصدمات الاقتصادية؛
- الفرضية الثالثة: تتأثر معدلات التضخم بشكل طردي بالسياسات النقدية والمالية التوسعية، في حين التخفيض في العرض النقدي بشكل عام يمكن أن يساهم في تراجع معدلات التضخم؛

أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار البترول
"دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"

- الفرضية الرابعة: نظراً لاعتماد الجزائر على عائدات النفط، فإن السياسات الميزانية تؤثر بصورة أكثر كفاءة على تحجيم التضخم في الجزائر حيث يعتبر التضخم ظاهرة هيكلية بالدرجة الأولى.

• **المنهج المتبع في الدراسة:** تم اعتماد المنهج الوصفي لعرض الأدبيات النظرية والأداة المستخدمة في الدراسة وهي نماذج الانحدار الذاتي، ومن جهة ثانية اعتمد المنهج التجريبي لقياس أثر تقلبات أسعار البترول وكل من السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة المعتمدة في الدراسة.

• **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم، مع الأخذ بعين الاعتبار التقلبات في السوق النفطي، الذي تعتمد عليه الجزائر كمورد أساسي لتمويل اقتصادها والوصول إلى أهم المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر إيجاباً على التخفيض من معدلات التضخم.

2. الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية:

1.2. الأدبيات النظرية:

1.1.2. بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة:

- **تعريف السياسة الاقتصادية:** لقد وردت مجموعة من التعريفات للسياسة الاقتصادية من بينها:
 - "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة محددة" (عبد الحميد، 1997).
 - "مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط باتجاه مرغوب فيه فتكلم عن السياسة الاقتصادية عندما تقرر الدولة زيادة العجز الموازي للمحافظة على التشغيل، وضع معايير لارتفاع الأسعار والمداحيل للتقليل من التضخم، اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات... الخ" (قدي ع، 2006).

- **تعريف السياسة النقدية:** لقد وردت مجموعة من التعريفات للسياسة الاقتصادية من بينها:
 - "جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، فهي جميع الإجراءات التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي" (Einzing, 1964).
 - "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل" (حداد و هذلول، 2005).
 - "تعني التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بالشكل الذي يؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة، أو مد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة".
 - "هي مجموع السياسات التي تعتمدها الحكومة بشكل عام والسلطات المالية بشكل خاص (البنك المركزي، وزارة المالية) للتحكم بحجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق وذلك من خلال تحديد كمية النقود التي يتم وضعها في الاستخدام، توفر هذه النقود والكلفة التي يدفعها القطاع الخاص للحصول على هذه النقود (أسعار الفوائد). وبذلك تهدف السلطات المعنية إلى الحفاظ على مستوى معين من النمو والاستقرار الاقتصادي. بحسب التوجهات الاقتصادية للحكومات" (الدولية، 2014، صفحة 11).
- **تعريف السياسات الميزانية:** من بين تعريفات السياسة الميزانية نجد إسماعيل عبد الرحمان الذي يعبر عنها بالسياسة المالية يرى بأنها: "مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة" (إسماعيل و عريقات، 2004، صفحة 474). وعرفها عمر صخري تحت مسمى السياسة المالية بأنها: "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه ولذلك فهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة" (صخري، 2000، صفحة 212).
- **تعريف التضخم:** "التضخم هو معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية معينة؛ عادة ما يكون التضخم مقياساً واسعاً، مثل الزيادة الإجمالية في الأسعار أو زيادة تكلفة المعيشة في بلد ما. ولكن يمكن أيضاً حسابها بشكل أكثر تحديداً على سبيل المثال، بالنسبة لسلع معينة، مثل الطعام أو الخدمات، الرسوم المدرسية...، ويمثل التضخم مقدار تكلفة مجموعة السلع و/ أو الخدمات ذات الصلة التي أصبحت أكثر تكلفة على مدى فترة معينة عادة سنة" (Öner, 2018).

2.1.2 . دور السياسات النقدية وسياسات الميزانية في ضبط معدلات التضخم:

أ- دور السياسات النقدية في ضبط معدلات التضخم: تعتمد السلطة النقدية في ضبط التضخم على جملة من الأدوات الكمية والكيفية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

● **الأدوات الكمية:** تتمثل في مجموعة الوسائل المستخدمة للتحكم في حجم وكمية النقود وهي:

- **معدل إعادة الخصم:** هو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدلات الخصم وبالتالي يحد قدرة البنوك التجارية من منح الائتمان بسبب رفع تكلفة الاقتراض، أما في حالة وجود انكماش فيتم تخفيض هذا المعدل، وبالتالي زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان وتوجُّه الأفراد للاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض.

- **سياسة السوق المفتوحة:** يقوم البنك المركزي بناءً على هذه السياسة بدخول سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً من المتعاملين في السوق المالية سواءً كانوا بنوكاً أو أفراداً، وخاصة السندات الحكومية ذلك بهدف خفض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وامتصاص السيولة من الأفراد لتقليص حجم الكتلة النقدية في حالات التضخم ويدخل البنك المركزي كبائعاً في حالات الانكماش (بن نافعة، 2016، صفحة 35).

- **نسبة الاحتياطي الإجباري:** تتمثل في النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي إجباري قابل للتعديل زيادةً أو نقصاناً حسب الظروف الاقتصادية السائدة، إذ تعتمد البنوك التجارية إلى استخدام نسبة الاحتياطي الإجباري لمكافحة الضغوط التضخمية من خلال التأثير على المعروض النقدي، ففي حالة التضخم يسعى البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإجباري وبالتالي تراجع قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتقليص وسائل الدفع في الاقتصاد (حولية، 2014، صفحة 113).

● **الأدوات الكيفية:** هي أدوات يستخدمها البنك المركزي للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهه وليس في حجم الائتمان الكلي وهي كثيرة نذكر منها: (بن نافعة، 2016، صفحة 36)

- تحديد سقف محدد لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية؛
- التنظيم الانتقائي للقروض وتغيير شروط الاحتياطي القانوني؛
- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد.

ب- دور السياسات الميزانية في ضبط معدلات التضخم: (مكيد و عشيط، أثر السياستين النقدية والمالية على التضخم دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015، 2017، صفحة 242). تعتمد الحكومات من خلال التخطيط لنفقاتها العامة وكذا إيراداتها إلى التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق جملة من الأهداف المسطرة كتحقيق معدلات نمو مرضية والتخفيض من معدلات البطالة والتضخم بما يتناسب والوضعية الاقتصادية للبلد، وتشارك سياسة الميزانية السياسة النقدية في ضبط التضخم من خلال قيد الموازنة العامة، بالإضافة إلى جملة من الأدوات من بينها:

- **ترشيد النفقات العامة:** في حالة ارتفاع مستوى الأسعار تلجأ الحكومة إلى تخفيض حجم الإنفاق خاصة الموجه للاستهلاك، وبذلك ينخفض الاستهلاك مما يؤثر سلباً على الطلب الكلي وبالتالي تراجع المستوى العام للأسعار.
- **زيادة حجم الإيرادات العامة:** من خلال الرفع في معدلات الضرائب والتي تعتبر أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة؛ ففي حالة ارتفاع معدلات التضخم تقوم الدولة برفع نسبة الضريبة سواءً المباشرة أو غير المباشرة وبالتالي انخفاض الأجور وتراجع حجم الطلب الكلي.
- **سياسة الدين العام:** تلجأ إليها الحكومة في حالة عجز عائدات الضرائب عن تغطية النفقات العامة، أما في حالة الضغوط التضخمية فإن أداة الدين تستخدم لسحب فائض السيولة من السوق مما يؤثر سلباً على الطلب الكلي، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار. (مكيد و عشيط، 2017، صفحة 247).

2.2. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي اهتمت بمدى تأثير كل من السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم منها:

- في دراسة (مكيد و عشيط، 2017، صفحة 248)، هدف الباحثان إلى دراسة أثر السياسات النقدية والمالية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015م) من خلال الإجابة

أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار البترول
"دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"

على الإشكالية التالية: ما هو أثر السياسات المالية والنقدية على تحجيم التضخم في الجزائر؟، اعتمد الباحثان على منهج التكامل المشترك باستخدام نموذج VECM-ARDL حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بناءً على اختباري WARD و JOHNSON، عند تقدير النموذج خلصت الدراسة إلى أن أثر السياسات المالية على التضخم من خلال قيد الموازنة كان أكبر من فعالية السياسات النقدية، والتي انحصرت دورها في أثر سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير، وفسروا ذلك بأن التضخم في الجزائر ليس تضخماً نقدياً إنما يرجع لأسباب هيكلية وخارجية.

- دراسة (لعباسي و بن زيان، 2017)، هدفت إلى دراسة أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط باستعمال معطيات فصلية تمتد من الفصل الأول لسنة (2002م) إلى غاية الفصل الأخير لسنة (2015م) وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي المتعدد VAR؛ إذ أظهرت الدراسة ضعف تفسير أسعار البترول لتغيرات مستوى التضخم وذلك نتيجة تدعيم الأسعار والسياسات الاقتصادية المطبقة من أجل الحد من الضغوطات التضخمية التي يمارسها قطاع المحروقات. بينما اتضحت العلاقة الموجبة بين التضخم والسياسات المالية خاصة الإنفاق الحكومي، الذي يساهم بارتفاعه في ارتفاع مستوى التضخم نتيجة عدم مرونة العرض الكلي لتغيرات الطلب الكلي من جهة وارتفاع هذا الأخير بارتفاع الكتلة الأجرية من جهة أخرى.

- دراسة (أحمد و بن السيلت، 2016)، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية والمعبر عنها بالمتغيرات: (معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الاجباري، معدل الفائدة، المعروض النقدي بمعناه الواسع) على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014م)، حيث عمد الباحثين إلى تقصي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، وتوصل الباحثين إلى وجود أربعة متجهات للتكامل المشترك، بالإضافة إلى أن نتائج التقدير بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً أظهرت غياب العلاقة المعنوية الاحتياطي الإجباري والكتلة النقدية بمعدلات التضخم، بينما كان تأثير معدلات الفائدة سلبياً على التضخم بعكس معدل إعادة الخصم الذي كان بينه وبين معدلات الفائدة علاقة طردية.

- في دراسة (نايف الدليمي و عبطان السبعواوي، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في عينة من الدول النامية المختارة (1980-2003)، 2009)، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في عينة من الدول النامية المختارة (13 دولة) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وتوصل الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين العرض النقدي ومعدلات التضخم في كل دول العينة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، ومن جهة ثانية اتضح من خلال الدراسة التأثير المتباين لأسعار الفائدة على التضخم حيث أن بعض الدول يتأثر معدل التضخم فيها عكسياً مع معدل الفائدة وفي دول أخرى وجد العكس وهذا راجع حسب الباحثين إلى تباين حساسية الاقتصادات لمعدل الفائدة، وكنتيجة أخيرة مرونة الاقتصادات للاحتياجات الأجنبية وتطور السوق المالي هو المحدد للأثر المتباين لسياسات سعر الصرف.

- في دراسة لصندوق النقد الدولي (Sangyup و all، 2017) حول تأثير تقلبات في أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي وكذا قنوات انتقال الصدمات في أسعار البترول العالمية للتضخم المحلي باستخدام نموذجين:

- النموذج 1: بانل غير متوازن لـ 72 من الاقتصادات المتقدمة والنامية للفترة (1970-2015م).

- النموذج 2: نفس العينة مع أخذ بيانات شهرية للفترة 2000 إلى 2015م.

وجد الباحثون من خلال النموذج الأول لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي أن زيادة بنسبة 10% في التضخم العالمي للنفط تزيد في المتوسط من التضخم المحلي بمقدار حوالي 0.4% مع تلاشي التأثير بعد عامين، كما أن إحداث صدمات إيجابية في أسعار النفط لها تأثير أكبر من الصدمات السلبية. ومع ذلك فإن تأثير صدمات أسعار النفط قد انخفض مع مرور الوقت في دول العينة، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى تحسين إدارة السياسة النقدية.

أما في النموذج الثاني الذي يدرس قنوات انتقال صدمات أسعار النفط إلى التضخم المحلي خلال العقود الأخيرة، توصل الباحثون إلى أن حصة النقل في سلة أسعار المستهلك ودعم الطاقة هي أهم العوامل التي تشرح الاختلافات بين دول العينة في آثار صدمات أسعار النفط على معدلات التضخم المحلية خلال هذه الفترة.

أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار البترول
"دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"

3. متغيرات الدراسة ومصدر البيانات:

من أجل دراسة أثر كل من السياسات النقدية وسياسات الميزانية وتقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم وذلك خلال الفترة (1990-2016م) بالاعتماد على المتغيرات الموضحة في الجدول رقم (01)، حيث تمثل كل من الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (M2) ومعدل الفائدة للاقتراض (IR) متغيرات معبرة عن السياسات النقدية، وكل من رصيد الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (BD) وحجم الإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات معبرة عن سياسات الميزانية، بالإضافة إلى أسعار البترول (PPE)، وقد تم إزالة التضخم عن كل من الكتلة النقدية ورصيد الموازنة العامة والإنفاق الحكومي، وبالتالي تحليل وقياس أثر التغيرات الحقيقية، والجدول التالي يوضح المتغيرات المدرجة في النموذج:

الجدول رقم (01): متغيرات الدراسة ومصدر البيانات.

المتغيرات ووحدات القياس	السياسة	مصدر البيانات
الانفاق الحكومي نسبة للناتج (G) نسبة مئوية	الميزانية	البنك الدولي
رصيد الموازنة العامة نسبة إلى الناتج (BD) نسبة مئوية	الميزانية	
الكتلة النقدية نسبة إلى الناتج (M2) نسبة مئوية	النقدية	
معدل الفائدة على الإقراض (IR) نسبة مئوية	النقدية	
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي (PPE) دولار أمريكي		

المصدر: من إعداد الباحثين.

● الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (02): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

	INF	G	BD	IR	M2	PPE
Mean	9.349900	93.21482	-0.15518	9.589506	57.67037	47.76833
Maximum	31.66966	114.1722	14.67000	19.00000	82.00065	111.9656
Minimum	0.339163	73.10864	-15.7000	8.000000	33.00584	12.71654
Std. Dev.	9.775875	10.52767	7.323215	3.151548	14.03481	33.77104
Obs	27	27	27	27	27	27

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن التضخم سجل أعلى مستوياته (31.69) في عام (1992م) وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى التغيرات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري بالتوجه من النهج الاشتراكي إلى

اقتصاد السوق والذي فرض على الحكومة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم عن السلع والخدمات، بينما أدنى مستوى في فترة الدراسة سجل سنة (2000م) بنسبة 0.33% وهي أقل نسبة سجلت نتيجة لقرارات الحكومة في تلك الفترة حيث انتهجت الحكومة سياسات نقدية صارمة من خلال حصر الكتلة النقدية ورفع معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية، أما متغير أسعار البترول (PPE) فقد سجلت أدنى قيمة سنة (1998م) وأعلى قيمة سنة (2012م) أين وصل سعر البرميل إلى 111.96 دولار، من جهة أخرى يمكن ملاحظة أن الانحراف المعياري لكل من معدل الفائدة، رصيد الموازنة العامة ومعدل التضخم كانت منخفضة نسبياً مقارنة بباقي المتغيرات وهذا يعود إلى نقص التشتت في بيانات هذه المتغيرات.

4. عرض النتائج ومناقشتها:

1.4 نتائج دراسة الإستقرارية:

تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا لم تحتوي على جذر الوحدة (unit root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه بالاعتماد على اختبارين (ADF & Pp) ويعتمد الاختبارين على نفس الفرضيات:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{السلسلة غير مستقرة (وجود جذر الوحدة)} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر أحادي)} \end{array} \right.$$

يتم قبول فرض عدمه إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار (ADF) و (Pp) أكبر من القيمة المحدولة.

جدول رقم (03): اختبار Pp و ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى¹.

إختبار Pp							
		INF	M2	G	BD	IR	PPE
With Constant	t-Statistic	-1.4802	-0.6038	-1.5447	-1.4450	-1.8960	-1.3464
	Prob.	0.5281	0.8539	0.4962	0.5448	0.3291	0.5929
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8733	-3.4792	-1.4070	-2.0276	-2.0374	-1.8618
	Prob.	0.6403	0.0620	0.8356	0.5598	0.5556	0.6461
		n0	*	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3493	0.3827	0.1822	-1.5018	-0.5758	-0.3297
	Prob.	0.1600	0.7876	0.7313	0.1221	0.4584	0.5571
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
إختبار ADF							
		INF	M2	G	BD	IR	PPE
With Constant	t-Statistic	-1.4867	-0.6038	-1.5136	-1.4450	-1.8783	-1.2946
	Prob.	0.5249	0.8539	0.5116	0.5448	0.3359	0.6171

غير معنوي (no). معنوي عند مستوى المعنوية 1% (***)؛ معنوي عند مستوى المعنوية 5% (**); معنوي عند مستوى المعنوية 10% (*).

أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار البترول
"دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"

		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7749	-2.6091	-1.5420	-2.0276	-5.4023	-1.8618
	Prob.	0.6887	0.2794	0.7889	0.5598	0.0013	0.6461
		n0	n0	n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3660	0.4076	0.0809	-1.5018	-0.8463	-0.3403
	Prob.	0.1555	0.7940	0.7000	0.1221	0.3373	0.5530
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

نقبل الفرضية الصفرية عدم استقرار كل السلاسل الزمنية عند المستوى وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، وذلك لأن قيمة prop في كل السلاسل الزمنية وفي كل النماذج أكبر من 0.05، باستثناء أن السلسلة الزمنية لمعدل الفائدة ظهرت مستقرة في النموذج الثالث حسب اختبار (Pp) عند مستوى الدلالة 5%.
جدول رقم (04): اختبار Pp و ADF لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول².

إختبار Pp							
	d(INF)	d(M2)	d(G)	d(BD)	d(IR)	d(PPE)	d(INF)
With Constant	-5.3860	-5.2016	-5.2214	-6.5955	-2.7618	-4.4542	-5.3860
	0.0002	0.0003	0.0003	0.0000	0.0777	0.0017	0.0002
	***	***	***	***	*	***	***
With Constant & Trend	-5.8632	-5.1481	-5.6630	-7.1565	-2.7174	-4.3423	-5.8632
	0.0003	0.0017	0.0005	0.0000	0.2381	0.0103	0.0003
	***	***	***	***	n0	**	***
Without Constant & Trend	-5.3464	-5.0436	-5.2861	-6.6206	-2.8272	-4.5258	-5.3464
	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0066	0.0001	0.0000
	***	***	***	***	***	***	***
إختبار ADF							
	d(INF)	d(M2)	d(G)	d(BD)	d(IR)	d(PPE)	
With Constant	-5.2857	-5.1173	-5.0825	-6.5600	-1.8753	-4.5088	-1.2946
	0.0002	0.0003	0.0004	0.0000	0.3366	0.0015	0.6171
	***	***	***	***	n0	***	n0
With Constant & Trend	-5.3193	-5.0596	-4.8982	-6.8089	-17.628	-4.4186	-1.8618
	0.0011	0.0020	0.0031	0.0000	0.0000	0.0087	0.6461
	***	***	***	***	***	***	n0
Without Constant & Trend	-5.2830	-5.0429	-5.1491	-6.5924	-3.0329	-4.5623	-0.3403
	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0044	0.0001	0.5530
	***	***	***	***	***	***	n0

غير معنوي (n0). معنوي عند مستوى المعنوية 1% (***)؛ معنوي عند مستوى المعنوية 5% (**); معنوي عند مستوى المعنوية 10% (*).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1)I، نلاحظ استقرار كل سلاسل الفروقات الأولى عند مستوى المعنوية 5% وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، لأن قيمة prop في كل النماذج أقل من 0.05، كما أظهرت نتائج الاختبار بعدم استقرار سلسلة الفروقات لمعدلات الفائدة نظراً لأن القيم الاحتمالية أكبر من 0.05 في النموذج الثاني (وجود قاطع) حسب اختبار (Pp)، بينما اختبار (ADF) أظهر عدم استقرار سلسلة (PPE) في النماذج الثلاث، وعند إجراء الفروقات من الدرجة الثانية (2) نلاحظ استقرار سلسلة الفروقات الثانية لمعدل الفائدة عند مستوى المعنوية 5%. وفي النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، لأن قيمة prop في كل النماذج أقل من 0.05.

من خلال نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتي أظهرت أن جميع السلاسل الزمنية المدرجة في الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى باستثناء سلسلة معدلات الفائدة متكاملة من الدرجة الثانية وبالتالي إلغاء إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة وسيتم في المراحل المقبلة تطبيق منهجية نماذج الانحدار الذاتي على البيانات المستخدمة في الدراسة والتأكد من استقراره النموذج.

2.4. الدراسة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي:

قبل البدء في تقدير النموذج المعتمد في الدراسة وجب تحديد درجة التأخير المثلى.

- تحديد درجة التأخير المثلى:

يتم تحديد درجة تأخير النموذج بالاعتماد على أقل القيم لمعايير (AIC / SH / H-Q) وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار درجة التأخير المثلى.

Lag	FPE	AIC	SC	HQ
1	1.93e+08	36.03	37.80	36.50
2	2.22e+08	35.65	39.18	36.59
3	4353350.*	29.63*	34.93*	31.04*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار البترول
"دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"

من الجدول أعلاه يتضح أن درجة التأخير المثلى هي (3-t)؛ أي التأخير ثلاث فترات زمنية للمتغيرين وذلك بناء على أن أقل قيم أغلبية المعايير كانت عند التأخير 3.

- تقدير نموذج VAR(3) واختبار إستقراره:

بهدف دراسة معنوية المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المدرجة في النموذج والتفسير الاقتصادي لها تم استخدام طريقة المربعات الصغرى.

الجدول رقم (06): نموذج الانحدار الذاتي VAR(3).

المتغير	فترة الإبطاء	المعامل	t-stat إحصائية	القيمة الاحتمالية
<i>INF</i>	1	0.091164	0.579037	0.5657
	2	0.278578	1.889631	0.0659
	3	0.576910	5.420345	0.0000
<i>IR</i>	1	0.405047	0.845372	0.4028
	2	-2.557286	-3.615122	0.0008
	3	0.617168	1.036132	0.3062
<i>G</i>	1	-0.043150	-0.218950	0.8278
	2	-0.129102	-0.719975	0.4756
	3	0.243638	1.925209	0.0612
<i>PPE</i>	1	0.007602	0.147401	0.8835
	2	-0.000974	-0.014796	0.9883
	3	-0.132485	-2.191647	0.0341
<i>BD</i>	1	-0.036573	-0.353987	0.7252
	2	-0.190289	-1.746446	0.0882
	3	-0.169340	-1.390606	0.1718
<i>M2</i>	1	0.170444	1.074105	0.2891
	2	0.405743	2.138986	0.0384
	3	-0.352018	-2.640580	0.0117
معامل التحديد = 0.98				
FISHER= 37.11 إحصائية				
DW= 2.06 إحصائية				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول السابق يظهر بأن بعض المتغيرات لم تكن معنوية إحصائياً بينما البعض الآخر كان معنوياً إحصائياً، وهو ما سيتم الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومعدل التضخم، حيث نلاحظ وجود علاقة طردية بين كل من معدل التضخم والكتلة النقدية وحجم الإنفاق

الحكومي وهما يتوافقا مع النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة وما جاءت به النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة المعروض النقدي بمعناه الواسع والإنفاق الحكومي ساهم في زيادة معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة. أما العلاقة بين معدلات التضخم وكل من رصيد الميزانية العامة للدولة وأسعار البترول ومعدلات الفائدة كانت عكسية حيث أن زيادة معدلات الفائدة من شأنه أن يخفض معدلات التضخم من خلال تقليص الطلب على الائتمان وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وكنتيجة لذلك ينخفض الطلب الكلي مما قد يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار.

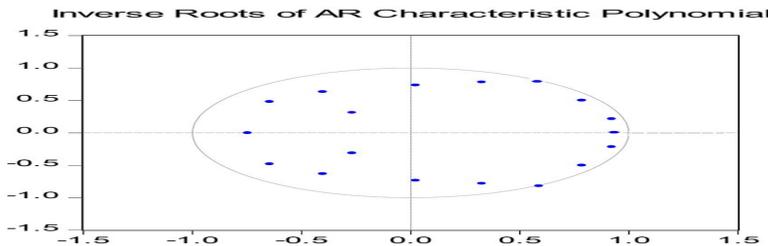
يؤثر انخفاض أسعار البترول بشكل عكسي على معدلات التضخم ويعود ذلك إلى تراجع إيرادات الدولة وبالتالي العجز في الميزانية العامة للدولة، حيث تعتمد الحكومة في حالة العجز إلى الاقتراض في الحالة العادية أو التمويل غير التقليدي كما حدث في الجزائر بعد الأزمة الأخيرة نهاية 2014، مما أدى إلى ارتفاع المعروض النقدي والذي لا يتناسب مع القدرة الإنتاجية للاقتصاد بالتالي زيادة معدلات التضخم بنسبة معتبرة.

كما يتضح من الشكل السابق أن النموذج ككل معنوي $F\text{-statistic} = 37.11$ وقيمة احتمالية وهي أكبر من القيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5% حيث $F_{(24,0.05)} = 4.22$ ، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.98$ أي أن المتغيرات المستقلة تساهم بتفسير 98% من تغيرات معدل التضخم، والباقي ربما متغيرات لم يتم ادراجها في النموذج أو عوامل غير مقاسة أو أخطاء في التوصيف.

● إستقرارية النموذج:

للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة حيث يعتبر نموذج الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد (تقع ضمن الدائرة الأحادية)، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (01): نتائج اختبار (جذر الوحدة) لبواقي تقدير نموذج VAR(3).



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10.

أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار البترول
"دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"

من خلال قراءتنا للشكل السابق يتبين أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر نموذج VAR 3 مستقر.

3.4. اختبار السببية:

سيتم في هذه المرحلة تحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام اختبار السببية Test Granger Causality لنموذج الانحدار الذاتي VAR وكانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (07): اختبارات السببية بين متغيرات الدراسة.

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M2 does not Granger Cause INF	25	1.72205	0.1983
INF does not Granger Cause M2		3.51979	0.0363
G does not Granger Cause INF	25	0.39001	0.7616
INF does not Granger Cause G		0.11837	0.9481
BD does not Granger Cause INF	24	0.08227	0.9688
INF does not Granger Cause BD		0.46959	0.7074
IR does not Granger Cause INF	25	17.9579	1.E-05
INF does not Granger Cause IR		17.8436	1.E-05
PPE does not Granger Cause INF	25	0.18231	0.9070
INF does not Granger Cause PPE		0.92057	0.4508

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

من خلال جدول نتائج اختبارات السببية يمكن استخلاص التالي:

- المتغيرين $INF - M2$: نقبل فرض العدم أي أن الكتلة النقدية لا تتسبب في معدلات التضخم وهذا لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-Stat) أكبر من (0.05)، وفي الاتجاه المعاكس نرفض فرض العدم أي أن تغيرات معدل التضخم تتسبب في تغيرات الكتلة النقدية لأن القيمة الاحتمالية الخاصة بإحصائية (F-Stat) الخاصة بها أقل من (0.05).

- المتغيرين $IR - INF$: يتم رفض فرضية العدم في الاتجاهين أي وجود علاقة سببية من معدل التضخم إلى معدل الفائدة والعكس أي علاقة تبادلية لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-Stat) أقل من (0.05) وفي اتجاهي السببية.

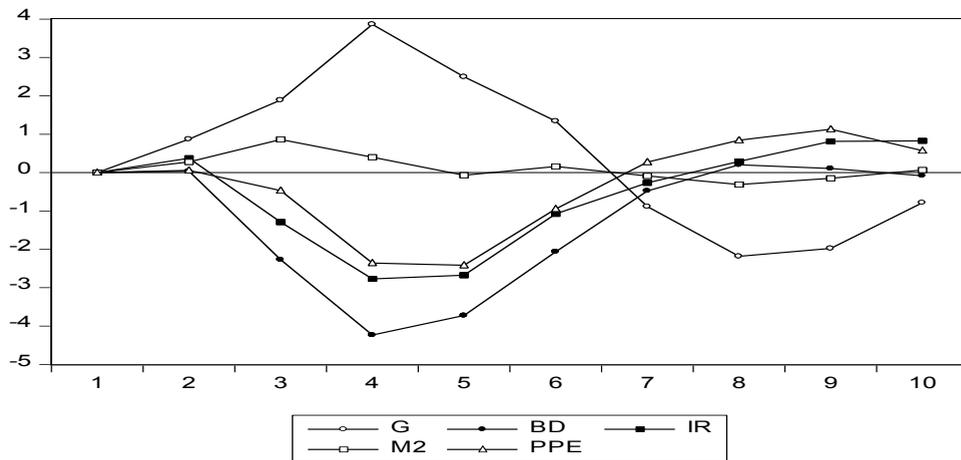
- غياب العلاقة السببية بين كل من ($INF \& BD$) و ($INF \& PPE$) و ($INF \& G$) حيث تم قبول فرضية العدم في كل الاختبارات الخاصة بالعلاقة السببية بين كل متغيرين على حدى وفي الاتجاهين.

4.4. دوال الاستجابة:

يمكن اعتبار كل الصدمات مؤقتة، حيث أن المتغيرات تعود إلى نقطة التوازن في المدى الطويل حسب الأشكال البيانية لدوال الاستجابة (الشكل أسفله)، وهذا ما يثبت استقراره النموذج.

الشكل رقم (02): دوال الاستجابة.

Response of INF to Innovations
using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10.

- بإحداث صدمة موجبة على الإنفاق الحكومي بمقدار انحراف معياري واحد نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لمعدل التضخم وذلك خلال السنة الأولى، وابتداء من السنة الثانية ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير ليصل إلى أعلى مستوياته مع بداية السنة الرابعة، لينتهي أثر الصدمة مع بداية السنة الخامسة أين عاد معدل التضخم إلى الانخفاض ثم يتجه نحو الاستقرار في الأجل الطويل.

- بإحداث صدمة موجبة في رصيد الموازنة العامة (BD) بمقدار انحراف معياري واحد نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول لمعدل التضخم، ومع بداية العام الثاني ينخفض معدل التضخم بشكل سريع

أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار البترول
"دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"

ليصل إلى أدنى مستوياته في السنة الرابعة، وفي السنة الخامسة يبدأ معدل التضخم في الزيادة ليتجه نحو الاستقرار في الأجل الطويل.

- بإحداث صدمة موجبة على معدلات الفائدة (IR) بمقدار انحراف معياري واحد نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لمعدل التضخم وذلك خلال السنة الأولى، وابتداء من السنة الثانية ارتفعت معدلات التضخم بنسبة بسيطة، ثم يبدأ في الانخفاض بصورة سريعة ونسبة أعلى بكثير من الزيادة المسجلة في العام الثاني ليصل إلى أعلى مستوياته مع بداية السنة الرابعة ثم يستقر عند هذا المستوى حتى نهاية السنة الخامسة؛ لينتهي أثر الصدمة مع بداية السنة السادسة أين يعود معدل التضخم إلى الارتفاع ثم يتجه نحو الاستقرار في الأجل الطويل.

- بإحداث صدمة موجبة في الكتلة النقدية (M2) بمقدار انحراف معياري واحد نلاحظ غياب الاستجابة في العام الأول لمعدل التضخم، ومع بداية العام الثاني يرتفع معدل التضخم بنسبة بسيطة ليعود للانخفاض في السنة الثالثة، ويتجه نحو الاستقرار لبقية الفترة.

- بإحداث صدمة موجبة على أسعار البترول (PPE) بمقدار انحراف معياري واحد نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لمعدل التضخم وذلك خلال السنة الأولى والثانية، وابتداء من السنة الثالثة انخفضت معدلات التضخم بصورة سريعة في العام الرابع ليصل إلى أعلى مستوياته مع بداية السنة الخامسة ثم يستقر عند هذا المستوى حتى نهاية السنة الخامسة؛ لينتهي أثر الصدمة مع بداية السنة السادسة أين يعود معدل التضخم إلى الارتفاع ثم يتجه نحو الاستقرار في الأجل الطويل.

5. خاتمة :

من خلال التحليل الديناميكي لنموذج الانحدار الذاتي تبين أن درجة التأخير المثلى الملائمة لدراسة أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016م) هي الابطاء بثلاث فترات، وبعد التحليل الاقتصادي والقياسي لنموذج VAR(3) تبين أن معدلات التضخم تتأثر بصورة كبيرة بمتغيرات السياسة الميزانية (حجم الانفاق العمومي ورصيد الموازنة العامة) باعتبار أن التضخم في الجزائر هو تضخم هيكلية وليس نقدي وهذا مع عدم إغفال دور معدلات الفائدة التي كان لها تأثير معتبر ومعنوي على معدلات التضخم حيث أظهرت نتائج التقدير العلاقة العكسية بين المتغير التابع ومعدلات الفائدة، في حين بلغت القدرة التفسيرية للنموذج المفضل 98 %

وهي نسبة مرتفعة مما يعني أن المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر بفاعلية تغيرات معدلات التضخم، ومن جهة ثانية فإن حجم الكتلة النقدية لم يكن لها ذلك الأثر الكبير في تحديد معدل التضخم خلال فترة الدراسة مقارنة بمتغيرات سياسات الميزانية العامة للدولة ومعدل الفائدة، كما أظهرت نتائج التقدير الأثر العكسي لأسعار البترول على معدل التضخم، وفيما يلي بعض نتائج الدراسة التطبيقية:

- أظهرت نتائج دراسة سببية غرانجر أن التغيرات في معدل التضخم هي المتسببة في تغيرات حجم المعروض النقدي وبالتالي فإن حجم النقد بمعناه الواسع في الجزائر يتحدد بناءً على معدلات التضخم وليس العكس، في حين أن السببية موجودة في الاتجاهين بين معدلات الفائدة ومعدل التضخم.

- أظهرت النتائج التنبؤية للصدمات الهيكلية أن معدل التضخم يتأثر بشكل كبير من الصدمات في متغيرات السياسات الميزانية، بالإضافة إلى أن الصدمة الموجبة في أسعار البترول تؤدي إلى تراجع معدلات التضخم في الأجلين القصير والمتوسط، لتعاود الارتفاع في الأجل الطويل.

من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أن السياسة النقدية أقل تأثيراً من سياسات الميزانية العامة للدولة على معدل التضخم، باعتبار أن الجزائر لا تحتوي على سوق مالي متطور يمكن أن تنتقل من خلاله آثار السياسات النقدية إلى الاقتصاد عامة، وكنتيحة يمكن قبول الفرضية المدرجة في الدراسة.

● التوصيات:

- على السلطات إتخاذ قرارات رشيدة ومسؤولة حتى يتسنى التحكم في نسب التضخم.
- ضرورة القيام بدراسات دقيقة في عملية تحديد نسب الفوائد من طرف البنك المركزي للتحكم في نسبة التضخم الداخلي.

- عدم ربط الإقتصاد والسياسة المالية بأسعار النفط.

- تطبيق نماذج إقتصادية حديثة للتنوع في الصادرات وعدم الإتكال على الإقتصاد الريعي.

- إلزامية وجود سوق مالي متطور للتحكم في نسب التضخم.

أثر السياسات النقدية وسياسات الميزانية على معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار البترول
"دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)"

قائمة المراجع:

1. أحمد علي ابراهيمي. (2009). التضخم والسياسة النقدية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (24)، 9.
2. أكرم حداد، و مشهور هذلول. (2005). النقود و المصارف. الأردن: دار وائل للنشر.
3. بلال لعباسي، و راضية بن زيان. (2017). أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (2002-2015). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 3(2).
4. بن البار أحمد، و أحمد بن السيلت. (2016). أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). مجلة الاقتصاد والمالية، 02(01).
5. عبد الرحمان إسماعيل، و حربي عريقات. (2004). مفاهيم ونظم إقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
6. عبد المجيد قدي. (2006). المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (المجلد 3). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
7. عبد المطلب عبد الحميد. (1997). السياسات الاقتصادية. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
8. عثمان نقار، و منذر العواد. (2012). استخدام نماذج var في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28(2)، 340.
9. علي مكيد، و علاء الدين عشيط. (2017). أثر السياستين النقدية والمالية على التضخم دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015). مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، 14(2)، ص 247-248.
10. عمر صخري. (2000). التحليل الإقتصاد الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 212.
11. فواز جار الله نايف الدليمي، و عبد الله خضر عبطان السبعوي. (2009). أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في عينة من الدول النامية المختارة (1980-2003)، المجلد 31، العدد 96، مجلة تنمية الرفادين، 31(96).
12. لعباسي، ب.، و بن زيان، ر. (2017). أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (2002-2015)، المجلد 3، العدد 2. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 02(03).

13. محمد شبخي. (2011). *طرق الاقتصاد القياسي* (المجلد 1). دار الحامد للنشر.
14. منظمة العمل الدولية. (2014). *السياسات الاقتصادية: مقارنة عمالية*. منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية". منظمة العمل الدولية، ص11.
15. نصيرة بن نافلة . (2016). ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014). *مجلة البشائر الاقتصادية*(07)، ص35-36.
16. يحي حولية. (2014). *السياسة النقدية ومدى فعاليتها في الحد من التضخم*. *مجلة دفاتر اقتصادية*، 5(1)، ص113-114.
17. Einzing, P. (1964). *Text Book On Money Policy*. London: Macmillan Stmartis Pres.
18. Öner, C. (2018). *Inflation: Prices on the Rise*. Finance & Development. IMF's Asia and Pacific Department.
19. Sangyup , C., && all. (2017). *Oil Prices and Inflation Dynamics: Evidence from Advanced and Developing Economie*. IMF.